

The IDF and the Israeli Spirit By Moshe Yaalon

قوات الدفاع والروح الإسرائيلية.

أعلم أنه ليس هناك من بلد في العالم موجود كدولة مستقلة وذات سيادة، دُعي للمساءلة، ولوقت طويل في دوائر عديدة مختلفة، كما دُعيت دولة إسرائيل. إن هذا التحدي الوجودي المستمر سيكون المشكلة الرئيسية التي على إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية أن تحتويها في المستقبل المنظور.

ومع إقتراب إسرائيل من الذكرى الستين لتأسيسها، فإنّه بإمكانها أن تفخر بالإنجازات الرائعة التي رسختها كقوة إقليمية. إلا أنّ حق وجودها كدولة يهودية مستقلة لا تزال مسألة موضع جدال.

وما إن نبدأ بدراستنا النقدية لتوازن القوة مقابل دولة إسرائيل، فإننا نُصدّم فوراً بأبعادها المادية الملموسة. إنّ مساحة إسرائيل وكذلك عدد سكانها ضئيل جداً، كما أنّ مواردها الإقتصادية تافهة. هناك نقص حتى في المياه. إلا أنّ إسرائيل هي، وحتى الآن، قوة إقليمية هائلة. كيف ذلك؟

إنّ أساس قوة إسرائيل تكمن في مواردها الإنسانية. إنّ الرأسمال الإنساني هو الأساس، حيث أنّ قوة البلد هي أولاً في الإنسانيات، الثقافة، الشعر، الموسيقى والمسرح، كما هي في قوته العلمية والتكنولوجية، خصوصاً في التكنولوجيا العالية والواضحة (High-tech)، الأدوية، الفيزياء والطيران. وفي كل مجال من هذه المجالات، لا يستمد الإقتصاد قوته من الموارد الطبيعية وإتّما من الموارد الإنسانية.

والشيء نفسه يُقال بالنسبة لقوة إسرائيل العسكرية. لقد طوّرت إسرائيل قوة عسكرية معقدة والمعتمدة على الأسلحة الكفوءة الموضوعية بتصرف القادة العسكريين ونخبة جنود الطيران.

وتستخدم قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) أحدث الأسلحة المتقدمة على وجه الأرض والتي تتفوق بدقتها، بقابليتها للتحرك، بمتانتها، بتصميمها وكذلك بمجموعة مخابراتها وإدارة المعلومات.

وتمكن المخابرات المتفوقة ذات الدفاع من تحديد أهداف لمستوى منخفض كالإرهابيين وذلك بتمرير المعلومة لصناع القرار في وقت مناسب (سواء ضابط قيادة، طيار أو رئيس الأركان) لضرب الهدف في أنسب طريقة إستراتيجية ممكنة. إنّ هذه الإمكانيات مترجمة في قوة عسكرية مؤازرة وليس فقط في جو حرب مناهضة الإرهاب. إنّ الأسلحة المتطورة والقدرة على وضعها في الإستخدام يمكن أن تكون مبنية فقط على أساس المستوى العالي للرأسمال الإنساني.

لقد تغيرت طبيعة التهديدات التي تواجه قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) بمرور الوقت، بالطبع. فمن حرب الإستقلال عام 1948 الى حرب يوم خيبر في تشرين أول 1973، واجهت قوات الدفاع جيوشاً عربية متحدة في حرب تقليدية ذات حدة عالية. وفي الواقع، كانت حرب خيبر، الحرب التقليدية الأخيرة التي بدأتها الدول العربية ضد إسرائيل. كانت الحرب الأخيرة بين الجيوش.

وأجبرت إنتصارات قوات الدفاع الإسرائيلية الزعماء العرب على التحقق من أنّ فرصهم في هزيمتها في ساحة معركة حقيقية كانت فرصاً محدودة. وقد تحولت بعض هذه الدول، كمصر والأردن، الى القيام بترتيبات سياسية، بينما إختارت دول أخرى الإنشغال بحرب غير تقليدية: حرب " شبه تقليدية " كالإرهاب، حرب العصابات وهجمات على أهداف مدنية بصواريخ بدائية. أو بحرب " تقليدية متفوقة " كتطوير صواريخ ذات مدى متوسط وطويل أو تطوير أسلحة بيولوجية، كيميائية أو نووية. والنتيجة هي أنّه في طوّرت قوات الدفاع الإسرائيلية قدرة ردع قوية وكذلك قدرة عالية على إكتشاف

التهديد بخصوص التهديدات التقليدية، فإنه كان عليها بدلاً من ذلك وفي السنوات الأخيرة، إحتواء الإرهاب الفلسطيني، مقاتلي حزب الله، صواريخ القسام والكاتوشا، صواريخ الحسين العراقية (والتي أطلقَ حوالي 40 صاروخ منها على إسرائيل خلال حرب الخليج عام 1991)، السكود السوريّة، صواريخ شهاب الإيرانية. وكذلك أسلحة الدمار الشامل السوريّة والإيرانيّة والتهديد النووي المحتمل من إيران.

أمّا اليوم، فقد نجحت إسرائيل ليس فقط في التعامل مع التهديدات التقليدية، وإمّا والى حد ما في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل. لقد ثبتت قوة الردع النووي الإسرائيليّة أمام التجربة لأكثر من 50 عاماً، حتى عندما كانت إسرائيل تواجه خطر الهزيمة في حرب الأيام الستة عام 1967، فعلى سبيل المثال، لقد أحجم المصريون عن مهاجمة إسرائيل بأسلحة كيميائيّة، على الرغم أنّه لم يترددوا في إستخدامها في حرب اليمن عام 1962، وإنّ الخوف من الإنتقام الإسرائيلي وأكثر منه، هو التفسير المنطقي والوحيد لعدم قيام صدام حسين بمهاجمة إسرائيل برؤوس حربيّة بيولوجيّة وكيميائيّة والتي كانت بتصرفه، خلال حرب الخليج عام 1991.

وفي الواقع، فإنّ التهديدات المختلفة التي واجهتها إسرائيل وقوات دفاعها خلال السنوات القليلة الماضية، لها قاسم مشترك واحد: كل جهة تهديد تحاول تجنّب ترأس مواجهة مع قوات الدفاع في حين تستهدف مباشرة السكان المدنيين لإسرائيل. وفي الحقيقة، هناك عنصر مشترك يتقاسمه المفجر الإنتحاري الذي يخطط لتفجير نفسه في القدس، و صاروخ الكاتوشا الذي يستهدف كريات شمونة، و صاروخ القسام على سديروت و صواريخ الحسين التي سقطت على تل أبيب، حيث يقف خلف كل هجوم من هذه الهجمات على المراكز ذات الكثافة السكانيّة، فكر مشترك بين جميع أعداء إسرائيل: إنهم يعتبرون الإسرائيليين " مجتمعاً ضجراً من الحرب بأكثرية "، وبأنّ الإسرائيليين يسعون لحياة الراحة والرخامة وبأنهم غير واثقين من أنفسهم ومن قناعاتهم الداخليّة يسوقهم أشخاص لا يؤمنون بإستعداد الدولة للقتال. إنّ الإستنتاج الذي لا مفر منه من ذلك، هو أنّ أمن إسرائيل لا يعتمد في الواقع بعد الآن على عدد الطائرات، الدبابات أو على سلاح المدفعية التي تملكها،- على الرغم أنّ هذه الأسلحة لا تزال مستمرة بكونها أسلحة رادعة لا غنى عنها على مستوى حرب تقليديّة- وإمّا يعتمد على قوة المجتمع الإسرائيلي وعلى قدرته على مواجهة التهديدات دون أن يستسلم أو يلبس.

إنّ المعارك التي على إسرائيل أن تنهك فيها الآن، والتي ستواجهها في المستقبل المنظور تدور حول إمتحان مرونة وتكيف المجتمع المدني الإسرائيلي وليس حول إمتحان قوته العسكريّة. لقد بدأت الدول العربيّة بإثارة التساؤلات حول قوة إسرائيل المجتمعيّة في الثمانينات، عندما كانت إسرائيل تقوم بإحصاء إصابات عقب إنسحابها من لبنان بعد عمليّة سلام الجليل 1982-1985. وإستجمع النقاش قوته بعد عمليّة تبادل السجناء في أيار 1985 حيث تمّ تبادل ثلاثة من POWs الإسرائيليين مقابل إطلاق سراح 1150 إرهابي. ولاحقاً، كان كان أعداؤنا قادرين على أن يوردوا أمثلة أكثر حول الضعف الإسرائيلي: فبحسب رواياتهم، كانت محادثات أو سلو نتيجة أعمال الشغب ضد " نفق جبل الهيكل " في العام 1996، وبأنّ الإنسحاب الأحادي من قطاع غزة جاء عقب الضغط الفلسطيني غير المحتمل لما يُسمى " الإنتفاضة الثانية "، وهي الحملة الإرهابية التي أطلقها الفلسطينيون في أيلول عام 2000.

وفي حجة الحرب الأخيرة (الإنتفاضة الثانية)، فقد تكون إسرائيل قامت بحجة معاكسة، حيث أنّ ثبات إسرائيل المصمم ضد موجة الإرهاب الفلسطيني، خاصة خلال الفترة ما بين عمليّة جنين في نيسان 2002، وإعلان قرار الإنسحاب من غزة الذي إنُخذ في كانون أوّل 2003، وقوّض، وبشدة، فرضيّة العرب حول القوة المجتمعيّة لإسرائيل. وعلى كل حال، ومع إنسحاب 2005 من قطاع غزة، فإنّ المنظمات الإرهابية الفلسطينيّة كحماس وتنظيم فتح، اللتان كانتا مستعدتين لقبول هدنة من دون شروط في صيف 2003، فسرتا القرار المتعلق بالإنسحاب الأحادي من غزة بأنّه " إنهيار " إسرائيلي وتم إستغلاله بصفته " إنتصار للمقاومة ".

وبذلك، فإنّ التوازن الأمني الإستراتيجي الحالي لإسرائيل قد كوّن لنفسه حكماً هو كالتالي: ردع ناجح، عموماً، ضد التهديدات التقليديّة وضد التقليديّة المتفوقة، كأسلحة الدمار الشامل، متحد مع الردع الفاشل على المستوى شبه التقليدي- الهجمات الإرهابية والصواريخ التكتيكية- مما أدى الى حرب إنهاك مستمرة ضد المدنيين الإسرائيليين.

ما هي التهديدات الأمنيّة التي ستواجهها إسرائيل في المستقبل؟

إنّ تقبل دولة إسرائيل، من جهة جيرانها، كدولة يهوديّة مستقلّة، يتطلّب منظوراً لمدى طويل، وعلى الجبهتين. فمن جهة، يجب أن يبقى المجتمع الإسرائيلي ثابتاً في الفترة التي ستكون، بالضرورة فترة صراع ممتدّة لعدة سنوات، ومن

جهة أخرى، يجب أن تُبقي إسرائيل عينها على التحولات المجتمعية والأخلاقية التي ستحدث عند أعدائها قبل إمكانية حدوث تسوية. إن عملية كهذه تعتبر طويلة بطبيعتها وقد تمتد إلى جيل أو أكثر.

لقد قادت هجمات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، الكثير من الأميركيين، إلى فهم أنه ولأجل تجنب هجمات مستقبلية، فإنه سيكون من الضروري التعامل مع جذور الإرهاب، وبكلمات أخرى المواجهة، وليس مواجهة العمليات الإرهابية فقط، وإنما وضع حد نهائي لنوع التعليم الذي يغذي الإرهاب. وهذا ما يفسر المطالب الأميركية المدروسة جيداً لأجل الديمقراطية في الشرق الأوسط ولأجل إصلاح تعليمي وإجتماعي في الدول المجاورة لإسرائيل. وفي الواقع، تُعتبر مكافحة الإرهاب مسألة مهمة، إلا أنها تنصب فقط على قدرة الإلتزام بأعمال إرهابية بدلاً من أن تتوجه إلى جذور الإرهاب. فحتى عندما نجحنا في الإقتراب من تخفيض بارز في عدد الإرهابيين المطلوبين، فقد ظلت ظاهرة الإرهاب تصدمني وكأنها حفرة لا قعر لها ومُعِين لا ينضب من المرشحين الجدد المستعدين لمتابعة مسيرة أسلافهم.

وبالطبع، فإن الحفرة لها قعر: إنها مليئة بمتنكرين، وبعمر ثلاث سنوات، كمفجرين إنتحاريين، ويكاتب مقالات بعمر التسع سنوات يمجّدون عبادة الموت للمفجر الإنتحاري، كما أنها مليئة بأعمار الـ 14 سنة والذين طموحهم الأكبر أن يصبحوا شهداء.

ويستمر النظام التعليمي الفلسطيني يتجاهل حق إسرائيل بالوجود كدولة يهودية مستقلة ويستعمل مصطلح " إحتلال " بخصوص الأرض التاريخية الكاملة لإسرائيل " من النهر حتى البحر ". وينكر هذا النظام أي رابط بين الشعب اليهودي ووطن أسلافه.

إن نظاماً تعليمياً من هذا النوع، يقوم بتحضير الفلسطينيين لحرب وليس للتسوية. إن الأنظمة الديكتاتورية حولنا تفضل تأييد الصراع وتقوم بتصدير فشلها باتجاه إسرائيل والولايات المتحدة خصوصاً. كما أن هذه الأنظمة غير مهتمة، بالتأكيد، بنوع التعليم الذي قد يؤدي إلى موقف أكثر قابلية للسلام.

إن العالم المتنوّر، وبقيادة الولايات المتحدة، يجب أن يستمر بتقديم المساعدة المالية للدول العربية، خصوصاً إلى السلطة الفلسطينية، المشروطة بإصلاح تعليمي جوهري.

ويجب أن تكون الخطوة الأولى حظر التحريض على الكراهية في المساجد وفي الإعلام الذي تسيطر عليه الحكومة، يتبعها تغييرات بارزة في مناهج الكتب المدرسية. وليس ذلك للقول بأنّ على إسرائيل إتخاذ موقف متسلط لجهة فرض إصلاح تعليمي على الفلسطينيين، وبالقوة.

إن المدخل لذلك لا يكون عن طريق التحويل وإنما عن طريق الإقناع والترغيب، ويجب علينا أن لا نتدخل عملياً إلا في حال تشجيع التعاون واللقاءات التعليمية (الثقافية) بين اليهود والفلسطينيين- على أن لا تكون اللقاءات بحيث يقوم الفلسطينيون بإتهام اليهود أو يقوم اليهود بإتهام أنفسهم، فقط، وإنما لتكون لقاءات تتخذ من الفهم الذاتي للصهيوني نقطة إنطلاق شرعية.

وطالما أن تحولات كهذه لا تُعتبر وشيكة، فليس هناك، على كل حال، مطالب يمكن فرضها على إسرائيل بما أن أي إمتياز إسرائيلي يصبح، وفوراً، خطأ أساسياً جديداً للشروع في الأعمال العدائية، كما أثبت الفلسطينيون مراراً على مدى العقد الماضي.

وحتى الآن، فإنه " بإمكان " إسرائيل تشجيع الديمقراطية في المنطقة خصوصاً في السلطة الفلسطينية، إذ أن ذلك الأمر هو، وبعد كل شيء، في مصلحة إسرائيل لكي تصبح من ضمن منطقة الشرق الأوسط بدلاً من أن تعيش في عزلة دائمة داخل هذه المنطقة.

إن التحديات التي تواجه الجيش الإسرائيلي ليست أقل هولاً. ففي مجال الحرب التقليدية، ستستمر إسرائيل بالمحافظة على جيش مبني على قاعدة الجيش النظامي والإحتياطي بحسب ميزان التهديدات المحتملة. وعلى كل، للحفاظ على حد المنافسة، فإن ذلك سيتطلب استثمار مستمر في رأسمنا الإنساني وذلك بتنشئة أجيال المستقبل من العلماء، المهندسين، والتقنيين- هؤلاء الذي سيطورون البنية التحتية التكنولوجية لجيش الدفاع الإسرائيلي، كما سيطورون صناعته الأمنية وجذور هذه الصناعة في كل من الإقتصاد المدني والأكاديمي.

وبقدر ما يساورنا القلق بشأن الحرب غير التقليدية، فإنّ على إسرائيل أن تحافظ على قدرتها الرادعة وتقوم بكل جهد ممكن لمنع أعدائنا من الحصول على أسلحة نووية.

وتشكل إيران النووية تهديداً خطيراً للغاية؛ إن قدرة كهذه في أيدي نظام متطرّف لا يخفي نواياه بخصوص إسرائيل، يمكن أن يبدل، وبشكل جوهري، التوازن الإستراتيجي في المنطقة. إن نظاماً كهذا يمكن أن يقدم " مظلة نووية "

للإرهابيين كما يمكن أن يزعم، وبشكل راديكالي، الديمقراطية في الأنظمة المعتدلة. كما أنّ هذا يمكن أن يطلق سباق تسلح إقليمي، بحيث تسعى أنظمة أخرى للحصول على أسلحة نووية أيضاً.

ولهذا السبب، يجب أن تؤخذ خطابات الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد الأخيرة بجديّة قصوى. ففي رؤيته العالمية الشيعية المخلصة، فإنّه يجب العمل على تسريع مجيء "الإمام المختفي" - المسيح - من خلال إجراءات سياسية. وعندما كان رئيساً لبلدية طهران، قام بمبادرات للتمهيد ليوم وصول "الإمام المختفي" وبصفته من مردي آية الله يزدي، فإنّه يعتقد بأنّ من الشروط المسبقة لمجيء "الإمام المختفي" هو شرط تدمير دولة إسرائيل.

هذا هو إيمانه الحقيقي، وإنّ آية محاولة مزاجية، فحسب، لصرف النظر عن كلماته لكسب الدعم الداخلي أو للتزود بالراحة، ببساطة، فإنّها ستكون محاولة تخطئ فهم معنى كلماته كما تخطئ بتقدير نواياه.

ومرة أخرى، يقف اليهود وجهاً لوجه مع زعيم يمتلك رؤية عالمية مخصصة راديكالية، ويرى بأنّ إلغاء إسرائيل هي مرحلة ضرورية لهزيمة الغرب، وفيما عدا أنّ هذا هو الوقت المناسب، فإنّه قريباً ما سيكون لديه الوسيلة القوية لإنجاز هدفه. يجب على إسرائيل أن ترى في التهديد الإيراني تهديداً وجودياً عميقاً وترد وفقاً لذلك.

وفي الواقع، فإنّ الإيرانيين يسعون الى زعزعة الأنظمة المعتدلة حتى ونحن نتكلم الآن. وإذا ما حصل ذلك، فإنّ الملك الأردني قد لا يبقى حياً، كما أنّ أنظمة أخرى في المنطقة، بما فيها الأنظمة في الخليج الفارسي، سوف تسقط. وإنّ معظم الإرهاب الموجه ضد إسرائيل اليوم ممولّ من قبل إيران. وعلى الرغم من أنّ حماس لديها أجهزتها الخاصة الممولة، فإنّها كانت قد تلقت قدراً كبيراً من الأموال في السنوات الأخيرة من إيران. "بخصوص التحديات أمامنا، فإننا نعتمد على الدور الواسع لإخواننا الإيرانيين في فلسطين"، كما قال خالد مشعل، الزعيم السياسي لحماس في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر منكي.

وفي هذه الأثناء، يتم تمويل تنظيم فتح من قبل إيران، وكذلك حزب الله بالطبع، الذي يتلقى عشرات الملايين من الدولارات للعمل من داخل لبنان ولتشغيل وتفصيل الإرهاب الفلسطيني في غزة.

واليوم، فإنّ جزءاً كبيراً من النشاط الإرهابي ينتقل الى قطاع غزة، ويقف الإيرانيون خلف كل ذلك (وهذا صحيح أيضاً وينطبق على الهجمات العديدة الموجهة ضد قوات التحالف في العراق).

ولوضع ذلك بطريقة فظة، فإنّ آية الله الخميني، الذي لم يتحدث مطلقاً عن الإمام المختفي، لم يكن ينقصه الاعتدال بالمقارنة مع أحمدني نجاد، الذي يعتبر أنّ تصميمه عن الحصول على أسلحة نووية يتصل، وبشكل وثيق، بريته المخلصة لإلحاق الهزيمة بالغرب.

هناك معركة في العالم المسلم عمّن سيفقد هذا الجهاد العالمي: هل سيكون أسامة بن لادن، أم سيكون أحد نوابه كأيم الظواهري أم أبي مصعب الزرقاوي أو سيكونوا الإيرانيين؟ لذلك، فإنّ إسرائيل، بعيدة عن كونها وحيدة في هذه الحرب، ويجب أن يتم التأكيد لها ذلك. وقد كافحت طوال سنوات عديدة، لإقناع أشخاص في بلدان أخرى، بأنّهم في خطر أيضاً. فبصفتي رئيساً لفرع إستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF)، ذهبت الى واشنطن في العام 1996 لإقناع الأميركيين بأنّ الإيرانيين كانوا يطمحون للحصول على أسلحة نووية، ولم أجد سوى بعض الأشخاص المستعدين للاستماع إلي. أمّا الأخبار الجيدة، كما هي تماماً، فهي أنّه وفي السنوات الأخيرة الماضية، لم يكن فقط الأميركيون هم من توصلوا الى فهم ووعي التهديد الإيراني وإنّما فعل ذلك الأوروبيون أيضاً.

هل وعوا حقاً، ومن الداخل، شدة التهديد الإيراني؟ ليس تماماً؟

فعندما قمت بزيارة أوروبا كرئيس لأركان قوات الدفاع، قال لي مسؤولون رسميون: "وإن يكن". لقد تحملنا صراعاً مع السوفيات، الذين كانوا يملكون أيضاً قدرات نووية.

وهنا يجب أن يكون واضحاً بأنّ السوفيات ليسوا الإيرانيين، وبأنّ أوروبا ليست الشرق الأوسط. ونأمل أن لا يفشل الأميركيون والأوروبيون بفهم التهديد الإيراني وبأنّ يأخذوا خطوات باتجاه فرض عقوبات دبلوماسية وإقتصادية على إيران. إلا أنّ على إسرائيل أن تستعد لإمكانية أن لا تكون هذه الخطوات فعالة ومؤثرة. فإن لم نقف مع أنفسنا فمن ذا الذي سيقف معنا؟

وعلى كل، فإنّ التحدي الذي يعترض إسرائيل، أي حرباً شبه تقليدية، يُعتبر التحدي الأصعب لها. وقد أشرت سابقاً الى أننا، وفي هذا المجال، لا نتمتع بميزة إكتشاف التهديد بالوقت الملائم أو نملك الرادع المناسب، حيث أنّه ليس كافياً التعامل مع الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية وحدها، بل يجب التعامل معه من الجذور.

إلا أنّه ليس من فرصة لتحويل كهذا ما دمنا نظهر بأننا مستسلمون للإرهاب. فطالما يعتقد هؤلاء المعادون لنا لنا بأنّ بإمكانهم إنجاز أهدافهم من خلال العنف، فإنّهم سيستمرون بالمحاولة.

إنّ الصعوبة الأكبر هنا هي صعوبة داخلية، حيث أنّ الإستقطاب السياسي في إسرائيل والإفتقار للإجماع الوطني بخصوص الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تعتبر مواطن الضعف التي إستغلها أعداؤنا بشكل جيد.

فحتى عندما بدأ ياسر عرفات حربه الإرهابية في أيلول عام 2000، تناز عنا- هناك من هو مستمر بالمحاولة حتى هذا اليوم- حول ما إذا كانت هذه الحرب هجوماً متعمداً أم أنّها ثورة سطحية و عفوية بحقيقتها. وكان هذا النقاش موجوداً داخل مجلس الوزراء، الذي لم يستطع أن يقرر إعتبار عرفات عدواً أو يعتبره شريك سلام. وتم حل المسألة فقط عقب هجوم عيد الفصح اليهودي على فندق Park Hotel في ناتانيا، في آذار 2002، وذلك بعد سنة ونصف من التفجيرات الإرهابية. وإذا ما كانت الكتب الأخيرة حول هذا الموضوع- وبعضها إتهم IDF بتصعيد هذه الحرب- تعتبر مؤشراً، فإنّ النقاش لا يزال غير محلولاً. إنّ هذا النقاش دلالة على الإرتباك العميق، ليس فقط بما يتعلّق بهذه الحرب، وإتّماً أيضاً بما يتعلّق بالرواية الفلسطينية نفسها.

وقد يكون بإمكاننا إعتبار قرارات عرفات المضي في الحرب بأنّه يعبر عن رفض فلسطيني لحلّ الدولتين. وكان الرفض الأوّل هو رفض توصيات حكومة المفوضين الشكلية في العام 1937، والثاني كان صرف النظر عن خطة التقسيم للأمم المتحدة في العام 1947. أمّا الثالث، فكان رفض عرض رئيس الوزراء إيهود باراك في كامب ديفيد عام 2000. حيث أدّى كل عرض للتقسيم، مقبول من القيادة اليهودية، الى موجة عنف فلسطينية. إنّ هذه الحالة من الرفض المستمر تكشف عن عدم الإستعداد العميق من جهة الفلسطينيين لقبول أيّة تسوية حدودية. أمّا الأمر الآخر الأكثر عمقا، فهو قبول حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية مستقلة.

وتكشف هذه الرواية عن عدم تناسق الأمور للحقيقة المزعجة الى حد ما. لقد كانت الأكثرية الساحقة من الزعماء اليهود، ومنذ فجر الصهيونية، تتحمل مسؤولية التسوية الحدودية وتقسيم الأرض، ولم تقم أيّة قيادة فلسطينية إستعدادها لقبول الشيء نفسه أبداً. كما أنّ صعود حماس الى السلطة في الإنتخابات البرلمانية الفلسطينية يكشف بأنّ الشعب الفلسطيني أيضاً، لا يظهر أية إشارة على قبول التسوية في وقت قريب.

وكي تتعدّد المسائل أكثر، كان نقاش الشعب الإسرائيلي، بما فيهم نخب صناع القرار، مخترقاً بإدعاءات ما بعد الصهيونية الهادفة الى تقويض الرواية الصهيونية. وتعكس بعض هذه الإدعاءات إيديولوجية متراجعة عن الإيمان بالدولة اليهودية؛ وبعضها هو نتيجة الإهمال التاريخي، والآخر يعكس نوعاً من التفكير الرغبي (إعتقاد المرء بصحة شيء لمجرد رغبته بأن يكون ذلك صحيحاً)، والبعض إنعكاس لتجريم الذات إستجابة للعجز الواضح. أمّا بعض هذه الإدعاءات، فهي تعكس، وببساطة، إستطلاعات للرأي جرت بتأثير سياسي؛ وفي إسرائيل، كما في الجامعات حول العالم، هناك قدر كبير من الإهمال والتجاهل لهذه المسألة حيث أنّ عدداً من من الطلاب، مثلاً، يعتقدون بأنّه كانت هناك دولة فلسطينية في العاك 1948 وبأنّه، وأثناء حرب الإستقلال، قام المستعمرون الإسرائيليون بإخضاع هذه الدولة وإحتلوا أرضها.

كل ذلك كان له تأثير على قرارات الحكومة على مدى العقد الماضي، بما فيها تلك التي تؤثر على إنتشار قوات الدفاع الإسرائيلية. فكلما كان هناك إجماع سياسي أقل كان مجال مناورة قوات الدفاع الإسرائيلية أقل أيضاً. وقد أحجمت، كرئيس للأركان، وفي مناسبات قليلة، عن تنفيذ عملية ما كنت أعتقد أنّها صحيحة وأخلاقية بسبب ما تحمله من كلفة متوقعة للنقاش الإسرائيلي الداخلي.

إنّ النقاش الداخلي، كما في عدالة المشروع الصهيوني، قد يكون نقاشاً مدنياً بشكل أساسي، إلا أنّ الضباط والجنود في قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) يريدون معرفة الشيء الذي لأجله يخاطرون بحياتهم. فعندما تصبح شرعية الدولة اليهودية موضع تساؤل، فقد يجد الضباط والمجنّدون أنفسهم واقفين على أرض مهترئة. وكرئيس لهيئة الأركان، فإني كنت قد علقت أهمية كبرى على تعزيز هذه المؤسسة العسكرية، حيث بدأت برامج تعليمية (تثقيفية) تتعلّق بفهم ووعي ماضي إسرائيل وذلك لتعميق جذور المعرفة حول البلد عند الجنود وتثقيفهم ليصبحوا مواطنين جيدين في دولة ديمقراطية، ولعرس القيم الضرورية التي تسمح لهم بهزم أعدائهم في القوات الذي يحافظون فيه على إنسانيتهم. وبهذا التحدي فإنّه سيكون على قوات الدفاع، أيضاً، أن تناضل لأجل المستقبل الموعود.

إنّ مشكلة التضامن الإسرائيلية لها أيضاً جانب إجتماعي- إقتصادي. إنّ التفاوت الواسع بالمداخل لا يجعل الأمور سهلة بالنسبة لقوات الدفاع الإسرائيلية. فالوضع الذي يظهر جنوداً يأتون بسياراتهم الخاصة الى قاعدتهم العسكرية، في حين يرجع آخرون الى بيوتهم ليجدوا ثلاثتهم فارغة، هو وضع لا يساعد على الشعور بالوحدة والتضحية فيما بينهم.

ولا تستطيع قوات الدفاع مد الجسور بين الفراغات الإجتماعية- الإقتصادية، إلا أنها، ومن جهتها، بإمكانها مساعدة المجتمعات الأفقر، كما تفعل في برنامجها Atidim ، وكذلك تقديم المساعدة المالية للجنود المحتاجين، خاصة أولئك الذين يخدمون في وحدات القتال، مما سيسمح لهم بالإستمرار في الخدمة دون أن يساورهم القلق حول دعم عائلاتهم.

لا حاجة هنا للقول بأنّ هناك واقعاً بحيث أنّ بعض المجتمعات لا تخدم في الجيش على الإطلاق. إنّ هذا التوزيع غير عادل لهذا العبء الأمني يستلزم، كما يقوِّض، الشعور الوطني بالتماسك والتضامن. إنّ السؤال حول المشاركة بتحمل العبء، عموماً، وواجب الجيش الإحتياطيين خصوصاً، سيظل يشكل تحدياً.

لقد دعمت قوات الدفاع، وبشكل دائم، المشاركة بتحمل مسؤولية أمن إسرائيل وذلك بأكثر من طريقة تعتبر مساوية للجميع، على الرغم من التشنجات السياسية التي منعت هذا الأمر. وبدلاً من هذا، فإنّ الشيء الصحيح الذي يجب أن يحصل هو تكريم ومكافأة هؤلاء الذين تحملوا من العبء أكثر من حصتهم.

وعلى الرغم أنّ هذه الإعتراضات لا تنطلق من الجيش، فإنّه سيكون لها تأثير على أمن وتماسك إسرائيل في المستقبل. إنّ التضامن الإسرائيلي متأثر أيضاً بدرجة دعم سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية في المجتمع. ففي بلد أصبح " القانون " فيه يشبه كتاباً جميلاً مكوناً على الرف- يُقرأ ويُستعمل عندما تدعو الحاجة، بينما في الأوقات الأخرى، فإنّه ليس إلا عبارة عن شيء للزينة- فإنّه من الأهمية القصوى أن يقدم قادة قوات الدفاع المثال بابقاء أيديهم نظيفة وبتعليم التابعين لهم فعل الشيء نفسه. وكرجل عسكري أمضى سنوات عدة مع صناعات القرار المدنيين، فإنّي أعلم مدى السوء الذي وصل إليه الحال بهذا الخصوص، وأرى من واجبي دوماً أن أحفظ قوات الدفاع من الإنزلاق في هذا الطريق.

وفيما يعدو حكم القانون، فإنّي شاهدت إنهياراً مشابهاً في صنع القرار الديمقراطي- وبشكل بارز، في العملية التي أدت الى الانفصال عن غزّة في الصيف الماضي. وهناك بعض الأمور التي يمكن أن تكون ذات أهمية أكبر بالنسبة لمستقبل التضامن الإسرائيلي من المحافظة على ثقة الجنود بضباطهم وعلى ثقة الشعب بقوات الدفاع الإسرائيلية. وبذلك، فقد كان واضحاً لي بأنّه كان على IDF تنفيذ، وبأفضل طريقة ممكنة، ما كان في النهاية قراراً تم إتخاذه من قبل الصف السياسي، في حين كان واضحاً بالنسبة للضباط والجنود أهمية الإلتزام بحكم القانون وبقوانين اللعبة الديمقراطية. وقد تمت، ولأكثر من سنة، بتحضير قوات الدفاع للقيام بهذه المهمة، وهي إحدى أصعب المهمات التي فُرضت علي، وأنا فخور بالجنود والضباط وبالطريقة التي نفذوا بها ذلك الأمر، بالرغم من العيوب الواضحة التي شابته عملية صنع القرار على المستوى السياسي. وفي واقع معقد كهذا، فإنّه يجب على قوات الدفاع المحافظة على الكمال والوحدة الإحتراقية، كما عليها أن تتذكر أنّها، وفي الديمقراطية، مسؤولة أما السياسة وليس أمام السياسيين.

إنّ الميل للتقليل من شرعية " الآخر " في المجتمع الإسرائيلي يعتبر أمراً كارثياً محتملاً أيضاً، سواء كان ذلك بخصوص " الآخر " الخارجي أو " الآخر " في الداخل. فبمواجهة الأعداء، يجب أن يكون الجنود مستعدين للقتال بدافع واجب الدفاع وليس بسبب كراهية العدو.

وبما يعود " للآخر " الداخلي، وخلال خدمتي العسكرية، فإنّي كنت قد إنقيت بإسرائيليين بكل حقول ومجالات الحياة، وتوصلت الى فهم الإنقسامات المجتمعية التي تزعزع تماسك البلاد. إنّ الخدمة العسكرية هي فرصة لجمع الناس من مختلف المجتمعات وهذا جزء مما تعنيه عبارة " جيش الشعب ".

وفي السنوات القليلة الماضية، كان وضع قوات الدفاع الإسرائيلية، كجيش " للشعب "، موضع تساؤل مع العروض المقدّمة لتمويله الى قوة نظامية محترفة. إنّ هذا النقاش كما أراه، هو نقاش قبل الأوان، لأنّه سيكون على قوات الدفاع مواصلة الحفاظ على حجمها الحالي، بشكل أكثر أو أقل، في المستقبل المنظور.

ومن الصحيح أنّه كنت قد قمت بنفسي، وعلى مدى الثلاث سنوات الأخيرة، بقيادة عملية تخفيض حجم الجيش النظامي والإحتياطي، وهذه العملية كانت ممكنة بسبب تغير طبقة التهديد، وبسبب تغير التكنولوجيات والقدرات الجديدة، وعلى كل، فإنّ إسرائيل غير قادرة على تمويل الجيش النظامي الإحتراقي بالحجم المطلوب، ولذلك فإنّه سيكون عليها الإستمرار بالإعتماد على الإندماج الموجود: جيش نظامي صغير نسبياً مؤسس على قاعدة التجنيد الذي يستطيع تقديمه، وعلى نظام إحتياطي كبير وكاف لتصحيح الفرق.

وسيكون من الممكن مناقشة إلغاء " جيش الشعب "، فقط عندما ينخفض، وبشكل مهم، مستوى الخطر الإستراتيجي الذي يتهددنا، أو عندما يتنامى عدد سكان البلاد بثبات.

ودعوني أختم بالقول أنّ الموقف الإستراتيجي لإسرائيل اليوم، هو أقوى بكثير مما كان عليه في الماضي. إلا أنّ تحديات المستقبل كبيرة. أمّا التحدي المركزي، كما عرضته، فهو حث الجيران المعادين لنا على الإعتراف بإسرائيل وترويض أنفسهم على حقها في الوجود كدولة يهودية مستقلة. وهذا متصل بالتحدي الآخر الكبير: إضفاء الصفة الذاتية على "

مجتمع الكثرة " الغربي من دون فقدان الهوية الوطنية اليهودية، ومن دون إضعاف روح الجماعة الصهيونية. وهذا الأمر، في رأيي، مدعاة للقلق أكثر من التهديد الخارجي: ففي داخل إسرائيل وخارجها، كان السؤال الأساسي عن شرعية الدولة اليهودية المستقلة، ولم يكن ذلك السؤال مطروحاً فقط بين الجماعات المتطرفة.

لقد نجت أمي من الهولوكست، وأتى والدي الى فلسطين في العام 1925 بعمر الخمسة عشر عاماً من أوكرانيا بعدما قُتل أحد إخوته بسبب كونه يهودياً، واعتقل الآخر لأنه كان ناشطاً صهيونياً. وتتحدّر أمي من عائلة كانت قد نجت من محكمة التفتيش الإسبانية (Spanish Inquisition)، وبقيت هناك منذ ذلك الحين. وبالنسبة لي، فمن الواضح أنه يجب أن يكون هناك، في عالم منقسم الى دول وبلدان، دولة يهودية واحدة على الأقل، وإلا فإننا سوف نتحمّل الإضطهاد المستمر. فمع كل خلاف، الفوضى والأخطاء، فإنّ كل شيء ينتهي الى هذه الحقيقة الوحيدة المتعذر تسويتها: ليس لدينا خيار إلا الفوز.

وفي إحدى آخر أشعاره كتب Natan Alterman يقول:

ثم قال الشيطان

هذا المحاصر

كيف أهزمه

لديه الشجاعة والمهارة في العمل

لديه السلاح والحكم الى جانبه

ثم قال: لن أسحب منه قوته

ولن أشكمه، ولن أجمه.

ولن أجعله جباناً

ولن أجعل يده ترتجف كعجوز

فقط سوف

أجعل عقله بليداً

وسينسى سبب وجوده

ذلك ما قاله الشيطان

وشحبت السماوات من الخوف

وهي تراقبه ينهض

لتنفيذ مآربه

وبصفتي قائد، فأني شاهدت الجيل الثاني من الإسرائيليين- قبل تجنيدهم في الخدمة العسكرية النظامية ومن بعدها في الجيش الإحتياطي- وبإمكاني أن أشهد بأنّ هذا الجيل مستعد لأي تحد. وإني أعتبر هذا الجيل، ومن نواح عديدة، جيلاً متفوقاً بحسب فهمي، تماماً كإقتناعي بأنّ جيلي كان متفوقاً بالنسبة لجيل والدي.

ومن وجهة نظر الموارد الإنسانية، فإنّ لدى دولة إسرائيل شعب يمكن الإعتماد عليه. لكن، ومن دون الإجماع الوطني كما يحدث في تبرير أهداف البلاد، فإنّه لا يوجد مجال كبير لإستخدام القوة العسكرية. لقد إستمد أعداؤنا الشجاعة من الشك الإسرائيلي بالنفس، ولذلك فإنّ التحدي الأكبر الذي يواجه دولة إسرائيل هو أن يحتفظ المجتمع الإسرائيلي بإيمانه بالطريق المستقيم والأخلاقي الذي يسلكه.

عمل الفريق (الجنرال) Moshe Yaalon كرئيس لهيئة الأركان لقوات الدفاع الإسرائيلية من عام 2002 حتى العام 2005. وحالياً، هو زميل عسكري مميز في Washington Institute for Near East Policy .



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com